

٤٧١١٧

٤٩٨٦ - ٤٩٨٥
٤٩٨٦ - ٤٩٨٥
٤٩٨٦ - ٤٩٨٥



المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية

صان: الإريطام ٢٣ شعبان سنة ١٤٢٠ هـ - الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٩٩ م.

العدد: ٤٣٩٦

مكتبة من الكتب



أهرس العدد رقم ٤٣٩٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١

رقم الصفحة	الموضوع
٥٠٤١	مجلس الاعيان
٥٠٤٢	نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٩ نظام محال نظام اصدار النقد الايراني
٥٠٤٦	نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٩٩ نظام تحديد اجور اطباء الأسنان
٥٠٥٠	اتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي بين حكومة الجمهورية الإيطالية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
٥٠٥٧	اتفاقية بين حكومة رومانيا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والتكريب غير المشروع للعقاقير المسكرة والمواد القاسية والأرهاب والتدخلات غير المشروعة الأخرى
٥٠٦٢	اتفاقية بين جمهورية هنغاريا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للتعاون في مجال مكافحة الارهاب والتكريب للعقاقير المسكرة والجريمة المنظمة
٥٠٦٨	قرار رقم (٨) لسنة ١٩٩٩ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مكتبة من الكتب

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر الآننا بما هو آت :

يعين دولة السيد زيد الرفاعي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٣.

عبد الله الثاني ابن الحسين

١٩٩٩/١١/٢٣

رئيس الوزراء
عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية
تألف الفقاسي

مكتبة الملك

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٩٩
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٩
نظام معدل لنظام اصدار النقد الاردني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اصدار النقد الاردني لسنة ١٩٩٩) ويقرأ
مع النظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢ المشار اليه فيمالي بالنظام الاصلي ومأمراً
عليه من تعديل نظاماً واحداً ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعديل المادة (٤) من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها :-
- خمسون ديناراً .

المادة ٣- يُلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي والاستعانة عنه بالنص التالي :-

تكون اوصاف ومواصفات اوراق النقد الاردني الصادرة بموجب هذا النظام
كالتالي :-

الوصف	القياس	اللون	الفتحة
زخارف ونقوش من قصر عمرة على وجه الورقة ومنظر عام للقصر على ظهر الورقة.	١٣١ × ٦٢ مم	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون البني	نصف دينار
زخارف ونقوش من أبار جرش على وجه الورقة ومنظر لشارع الاعمدة الروماني في جرش على ظهر الورقة.	١٢٧ × ٦٦ مم	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأخضر	دينار واحد
زخارف ونقوش من أبار البتراء على وجه الورقة ومنظر للخرقة على ظهر الورقة.	١٤٣ × ٧٠ مم	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأحمر	خمس دنانير
زخارف ونقوش من قلعة عجلون على وجه الورقة ومنظر عام للقلعة على ظهر الورقة.	١٤٧ × ٧٤ مم	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأزرق	عشرة دنانير
زخارف ونقوش من قلعة الصخرة المنطرفة على وجه الورقة ومنظر للقلعة على ظهر الورقة	١٥٥ × ٧٨ مم	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون البني	عشرون ديناراً

خمسون ديناراً	مخرج من الوان متعدد يقلب عليه اللون البني والبنفسجي	١٤٩٨x٧٤م زخارف ونقوش من قصر رعدان على وجه الورقة، وصورة قصر رعدان بالإضافة إلى شعار المملكة الإردنية الهاشمية على ظهر الورقة.
---------------	---	---

المادة-تعديل المادة (٢) من النظام الاساسي على النحو التالي :-

اولاً: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- تزين صورة جلالة المفقور له الملك الحسين القسم الايمن

للورقة من فئات (نصف الدينار) و (الدينار) و (الخمس دينارين)

و (المشرة دينارين) و (العشرين ديناراً) ، كما تزين هذه الفئات

صورة مالية لجلالته .

ثانياً: بإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها واعادة ترقيم الفقرات (ب) و (ج)

و (د) و (هـ) الواردة فيها لتصبح (ج) و (د) و (هـ) و (و) على التوالي :-

ب- تزين صورة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين القسم

الايمن للورقة من فئة الخمسين ديناراً ، كما تزين هذه الفئة

صورة مالية لجلالته .

المادة-يُلغى نص المادة (٨) من النظام الاساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة-

يحتوي الورق المستخدم في طباعة اوراق النقد على خيط امني رايح باستثناء

الورق المستخدم في طباعة ورقة النقد فئة الخمسين ديناراً فيحتوي على

خيط امني برعش (١,٤) مم مع اللون الاحمر ذي نص مقروء .

المادة-تبقى اوراق النقد الصادرة قبل العمل باحكام هذا النظام عملة قانونية مقبولة
الى ان يقرر مجلس الوزراء سحبها من التداول ، وذلك الى جانب اوراق
النقد الصادرة بموجب هذا النظام .

١٩٩٧/١-٢٢٢ عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل مفكورة زيماء خلف	نائب رئيس الوزراء مروان المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية وزير العدل بالوكالة المفتور عبد السلام الجهادي	وزير البيئة والمصادر جمال الصاروة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام وزير الحج يونس المجالي
وزير التمويل المهندس ناصر التوي	وزير الزراعة عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية وقروية وبلدية وزير دولة للشؤون البرلمانية نوفل عريشان
وزير التربية والتعليم عبد القادر	وزير الصحة عبد القادر	وزير المالية وزراء المودة والأثار بالوكالة المفتور ميثاق ماري
وزير ثقافة ووزار تنمية الاجتماعية والثقافة المفتور فيصل الرفاع	وزير ثقافة والقراءة المدنية المهندس سليمان ابو عليم	وزير الطاقة وزراء المياه والري بالوكالة المهندس هشام الشويل
وزير السياحة والتجارة محمد صفاور	وزير الاشغال المهندس حسني ابو عيدا	وزير الصحة المفتور اسحق مره

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المصادقة (٣١) من الدستور
وبناء على ما اقترحه مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٧
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٩٩

نظام تحديد اجور اطباء الاسنان

صادر بمقتضى البند (٣) الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من قانون

نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمي هذا النظام (نظام تحديد اجور اطباء الاسنان لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون لتكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المختصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

- الوزارة: وزارة الصحة.
- الوزير: وزير الصحة.
- المجلس: مجلس نقابة اطباء الاسنان.
- القيب: قبيب اطباء الاسنان.
- القيب: طبيب الانسان المرخص له بممارسة المهنة.
- المهنة: مهنة طب الانسان وصانعيها.
- الجنة الاجور: اللجنة المؤلفة بموجب احكام هذا النظام.
- الاجور: المبلغ المستحق للقيب مقابل فحص المريض ومعالجته او مقابل أي خدمة طبية اخرى يقدمها له.

المادة ٣- ١- تؤلف في النقابة لجنة تسمى (لجنة الاجور) برئاسة القبيب وعضوية كل من:-

- ١- مدير مديرية طب الاسنان في الوزارة
- ٢- طبيبين من الوزارة يسميهم الوزير لانتقال خدمة اي منهما فيها عن عشر سنوات
- ٣- طبيبين لانتقال ممارستهما للمهنة عن عشر سنوات يسميهم المجلس.

ب- تكون مدة العضوية في اللجنة لاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٢) و(٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة ثلاث سنوات من تاريخ تسميتهم ويجوز بالطريقة ذاتها تغيير أي عضو بغيره.

ج- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور كامل اعضائها وتصدر توصياتها بأغلبية اصوات الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

المادة ٤- تختص اللجنة بمايلي:-

- ١- انتداب الوزير لتحديد الاجور مبنياً فيها جدها الادنى وحدها الاعلى وفق وثائق الاسس اللازمة لاستحقاقها لاصدار قراره بشأنها.
- ٢- اذا لم يوافق الوزير على تسيات اللجنة يمينها اليها لاصادة النظر فيها في ضوء الملاحظات التي يبدئها وعلى اللجنة اعداد الوزير برأيها بهذه الملاحظات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اعدادها ليصدر الوزير بمذلل قراره بشأنها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام رأي اللجنة ويتم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

٢- يجوز أن يتضمن تسبب اللجنة أجوراً أقل من الحد الأدنى لتسببها في مناطق معينة في المملكة إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

ب- إعادة النظر في الأجور المحددة كلما دعت الحاجة إلى ذلك مع وجوب مراعاة إجراءات تحديثها المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة -١- على الطبيب أن يعلن في مكان بارز في عيادته قائمة الأجور المقررة .

ب- لا يجوز للطبيب أن يتقاضى من المريض مباشرة أو من أي جهة كانت أقل من الحد الأدنى أو أكثر من الحد الأعلى المقرر للأجور إلا أنه يجوز للطبيب أو الجهات الخيرية أن تقدم هذه الخدمات دون مقابل لأغراضسانية .

المادة -٢- تعتبر مخالفة الطبيب لأحكام هذه النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه مخالفة تأديبية بالمعنى المقصود في قانون التقاضي التالف المنصوب . .

المادة -٧- يصدر الوزير بناءً على تسبب اللجنة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

١٩٩٩/١-٢٠٠٠			
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة
عبد الله الثاني ابن الحسين	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة	نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط وزير الزراعة وزير الثقافة وزير البيئة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعمال وزير التعليم وزير الصحة

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٦٦) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٩ بموضوع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي شاملة بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٩ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإيطالية بصيغتها الحالية :-

اتفاقية التعاون
الثقافي والعلمي والتكنولوجي
بين
حكومة الجمهورية الإيطالية
و
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ان حكومة الجمهورية الإيطالية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، والمشاعر اليهما هنا بالاطراف المتكافئة ورغبة منهما في توثيق روابط الصداقة بين بلديهما، وتعزيزا للتفاهم المشترك والمعرفة من خلال تنمية العلاقات الثقافية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، والمبنية على إعلان برشلونه ، ومبادئه ، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :-

المادة الأولى

تعمل هذه الاتفاقية ومن خلال احترام القوانين والتشريعات المعمول بها في كلا البلدين ، على تعزيز التعاون في مجالات الثقافة ، والتربية ، والإبحات العلمية والتكنولوجية ، والتراث الثقافي، والرياضة والشباب .

المادة الثانية

في مجال الثقافة ، يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل إقامة الاتصالات المباشرة وتبادل الفنانين وذلك من خلال المؤسسات الثقافية والفنية ذات العلاقة في كلا البلدين وكذلك ما بين متاحف الوطنية، والمكتبات الوطنية ، ومكاتب الارشفة المركزية .

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان ومن خلال امكانياتهم المادية المتاحة على تشجيع النشاطات الثقافية والفنية ، والتي تهتم بها مؤسسات الطرف الاخر .

المادة الرابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع :-

١:٤ التنظيم الدوري وبالتابوب وضمن حدود بلديهما للمعارض التي تركز على الاصل للمودجة لكلا الطرفين والخاصة بالتراث الثقافي والفني .

٢:٤ تبادل المعلومات وكبار الخبراء في مجال التفتيق عن الاثار ، وتشجيع تراثهم الاتري والثقافي ، والفني .

وكنلك اعتماد فن التصوير للميزات التي تتمتع بها الاصل المعمارية والمواقع الاترية ولأجل تحقيق ذلك ، يعمل الطرفان على التعاون من خلال دعم البعثات الاترية التي تقوم بأصل الترميم والتفتيق .

٣:٤ التعاون في مجال النشر ومن خلال دعم الترجمة والنشر لاصل الابنية . مع الاخذ بعين الاعتبار الاصل القصصية الابنية للمؤلفين في كلا الجانبين .

٤:٤ التعاون في مجالات التدريب الثقافي والفني .

٥:٤ تنمية التعاون ، من خلال تبادل الفنانين ، والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الثقافية والفنية والتي تقام في البلد الاخر ، وفي مختلف المجالات كالموسيقى ، والرقص ، المسرح ، والافلام السينمائية .

٦:٤ التعاون في مجال الارشيف والمتاحف والمكتبات من خلال تبادل المعلومات ، والمطبوعات والوثائق ، والخبراء .

المادة الخامسة

على الطرفين التوصل إلى صيغة نهائية بخصوص تقييم الألقاب الجامعية والمعمول بها في كلا البلدين ولتحقيق ذلك يجب على الطرفين تبادل كافة الوثائق ذات العلاقة بالأنظمة والأحكام الجامعية المعمول بها في البلد الآخر من خلال الطرق الدبلوماسية، ويقوم جانب من الخبراء المعنيين بالتخصير أو ثقة مدروسة من كلا الطرفين وذلك لمؤسساتهم المعنية .

المادة السادسة

في مجال التعليم، والأبحاث التكنولوجية والعلمية، يعمّل الطرفان المتعاقدان على :-

١-٦- تنمية التعاون بين مؤسساتهم الأكاديمية من خلال زيادة التبادل المباشر بين الجامعات، والتبادل المشترك لزيارات الباحثين واساتذة الجامعات، وكذلك القيام بالأبحاث في المواضيع ذات الأهتمام المشترك .

٢-٦- الدعم ومن خلال السلطات المعنية على دراسة لغة وأدب الطرف الآخر في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية المحلية من خلال تبادل القاعد الدراسية والمحاضرين .

٣-٦- الاسهام في تعميق المعرفة المشتركة لنظم التدريس وذلك من خلال تبادل الخبراء، وتأسيس الاتصالات بين الإدارات العلمية وتبادل المعلمين والطلبة ومن أجل تنفيذ ما ذكر اعلاه فان على الجهات المختصة وضع التدابير اللازمة من خلال الطرق الدبلوماسية او من خلال الاتصالات المباشرة التي تتم من خلال وزارتي الخارجية في كلا البلدين . *

٤-٦- تبادل كافة الوثائق ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسساتهم التعليمية وخلق القرض الملائمة للاعتراف المتبادل بالشهادات والوثائق الجامعية ودراسة الألقاب الجامعية الصادرة عن الطرف الآخر .

٥-٦- منح طلاب الطرف الآخر بحثات دراسية لاستكمال دراساتهم الجامعية العليا في الحقول الثقافية والعلمية ذات الأهتمام المشترك .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون بين بلديهما في المجالات العلمية والتكنولوجية، وعلى وجه الخصوص بالمواضيع التالية: الرياضيات، الفيزياء، علوم الكمبيوتر، البيوتكنولوجي، الطب، والصحة، تنظيم المستشفيات، الزراعة، تربية الحيوان، العلوم البيطرية، علوم التغذية، البيئة، ومشكلات التصحر، ومصادر الطاقة الجديدة، حماية المصادر الطبيعية، الآثار، حماية وترميم المواقع الأثرية والمعمارية .

المادة الثامنة

ان التعاون الثقافي والتكنولوجي والمبتني عن هذه الاتفاقية، يتم تنفيذه على اساس من المشاركة، والأهتمام المشترك ومن خلال الخطوط التالية :-

١-٨- تبادل المعلومات في المجالات العلمية والتكنولوجية .

٢-٨- تنظيم اللقاءات العلمية المشتركة.

٣-٨- تبادل زيارات الوفود الفنية والعلمية، والخبراء، والباحثين والموظفين

ذات العلاقة بالتعاون العلمي والفني وكذلك طلبية الدراسات العليا

٤-٨- التدريب، والتخصص، وقصود التقنية في مختلف المجالات العلمية

والتكنولوجية .

٥-٨- وضع اسس اتفاقيات التعاون العلمي بين الجامعات الأردنية والإيطالية

ومراكز البحث .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون في مجال البحث الاتري والستريميم وكذلك يعملان على تشجيع التعاون في مجال المحافظة على الآثار من خلال تبادل المعلومات والخبراء ومن خلال مشاريع البحث المشتركة وأضافة لذلك ، يعملان على تشجيع نشر الدراسات والأعمال في المجالات ذات العلاقة بالآثار وضمن اعتماد كلا الطرفين .

المادة العاشرة

كافة الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية ، والتي لها علاقة بهذه الاتفاقية يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات أو مذكرات التفاهم ما بين المؤسسات المعنية في كلا البلدين وفقاً للأنظمة والتشريعات القائمة واللجان التي تنفذ ضمن إطار الاتفاقيات الدولية الموقعة مع دول العالم الثالث .

المادة الحادية عشرة

فيما يتعلق بقطاع الاتصالات والمعلومات وعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع :-

1:11 التبادل المشترك للمعلومات ذات العلاقة بالحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية لبلديهما ، وتبادل الزيارات للأشخاص والعاملين ذات العلاقة بالمعلومات والثقافة .

2:11 تبادل برامج الإذاعة والتلفزيون وتشجيع الاتصالات والتعاون بين مؤسساتهما المعنية بذلك .

المادة الثانية عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع كافة النشاطات الثقافية والتي تهدف الى محاربة العرقية، والخط بكافة أوضاعه ، وتشجيع حماية حقوق الإنسان وفي هذا المجال ، يعملان على تشجيع تنظيم الاجتماعات ، والمخلفات والنشيطات والتي تهدف الى تعزيز العلاقات بين المؤسسات الدولية وكذلك بين المؤسسات عسبر الحكومية في الأردن وإيطاليا.

المادة الثالثة عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل المعلومات والخبرات في مجال الرياضة والشباب وتشجيع أعمال منظمات الرياضة القائمة في كلا البلدين ، وكذلك الحقلات الدراسية والمؤتمرات ، وبمشاركة العاملين في قطاعي الرياضة والشباب من كلا البلدين .

المادة الرابعة عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ٦٠ يوماً من تبادل وثائق التصديق وتكون سارية المفعول لمدة غير محددة ويمكن لأحد الطرفين إلغائها في أي وقت من خلال الطرق الدبلوماسية ، على أن يتفق الطرفان بأن صلبية إلغائها لا تؤثر على تنفيذ المشاريع القائمة والتي اتفق عليها خلال فترة سريان البرنامج .

وقع على هذه الوثيقة ممثلون مخولون من حكوتي كلا البلدين.

تم التوقيع في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٣ على ثلاث نسخ أصيلة باللغات العربية، والإيطالية، والإنجليزية، وكلا النسخ قانونية، وفي حالة الاختلاف في النسخ تعتمد النسخة الإنجليزية .

عن

حكومة الجمهورية الإيطالية

سعادة سفير الجمهورية الإيطالية

دى المسلكة الأردنية الهاشمية

الدكتور فرانشيسكو تشيوري

عن

حكومة المسلكة الأردنية الهاشمية

علوبة أمين عام وزارة التخطيط

الدكتور عبد الرزاق بني هني

التقارير

• صدرت الأرادة الملكية السامية بالموقفة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٩٣) بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ المتضمن الاتفاقين المذكورين التاليين:-

١- اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وللتحريب غير المشروع للمخدرات والمواد النفسية والأروهاب والنشطات غير المشروعة الأخرى الموقعة بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٧ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة رومانيا بصيغتها المرفقة.

٢- اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الارهاب وتحرير المفقير المخطورة والجريمة المنظمة الموقعة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٠ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الهنغارية بصيغتها المرفقة.

التقارير

بين

حكومة رومانيا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
للتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وللتحريب غير المشروع للمخدرات
والمواد النفسية والأروهاب والنشطات غير المشروعة الأخرى

حكومة رومانيا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وشار إليهما "بالتفريق"
بموج من علاقات الصداقة والتعاون الموحدة بين الدولتين.

وتتضمن الاتفاقية الدافع عن الجريمة، والمتسككات، وتحقوق الأساسية والحريات الأخرى
للمواطنين.

واضافا يتواجد التتبع الدولي كحساب أساسي في منع ومكافحة الجريمة المنظمة.

واضافا انصوص الاتفاقية الوحيدة حول الاتفاقيات المندرجة (الموقعة في فيسبورج في ٣٠
آذار ١٩٩٦) وتعديلاتها في فيسبورج وكونها (المنظمة) ١٩٧٢ (جيفند ٢٥ آذار)،
والا اتفاقية حول المواد النفسية (فيينا، ٢٦ شباط ١٩٧٨)، والاتفاقية ضد الاتجار غير
الشرعي في هياكل المندرجة (المنظمة) ٢٠٠٠ (كانون أول ١٩٨٨)، ونظام العمل
العالمية (فيسبورج، شباط ١٩٩٠)، واتسار السام من المؤتمر التاسع حول منع الجريمة
المنظمة وسلسلة الجريمة (القاهرة، ٢٩ نيسان ١٩٩٥) الذي عُقد في فيسبورج
أكد التحدث، وكذلك كآس الأداة الدولية الأخرى في هذا المجال.

شد على طرفان على ما يلي :

المادة ١-١

سوفين طرفان يعقد كل منهما لأكثر المساعدة المتكافئة في المجالات التالية:

(١) مكافحة الإرهاب الدولي، وخاصة بالوسائل التالية:

- تبادل المعلومات حول الأصول الإرهابية، المبينة أو المشتقة، وحول مسروق ارتكابها
- ووسائل التقنية المستخدمة لتتبع بطل هذه الأصول.
- تبادل المعلومات فيما يتعلق بمجموعات الإرهابيين وأعضائها، والعمل المتوقع منهم
- القيام به، أو الأصول التي يتوهم بها أو التي قاموا بها على أراضي أحد الطرفين
- ومن شأنها الإضرار بمصالح الطرف الآخر.
- (٢) مكافحة الجريمة المنظمة، والتهرب على التحقيق مع الأشخاص والتطبيقات المتورطة في:
- الاتجار غير المشروع ولتسهيله المعاملات المخدرة والمواد السامة.
- الاتجار بين البشر واستغلال الأطفال
- الاتجار غير المشروع في المواد الخام والتكنولوجيا النووية، وفي الأسلحة والمسدود
- السعة والمتفجرة.
- تهريب الحجازة الفكرية والمعدن أو الأشياء الثمينة للثبينة، الجزء من الإرث
- قريبي الطرف المعنى أو لثلاث اتفاقيات الدولي.
- تهريب الفنون، تهريب أوراق نقد أو أي أشياء أخرى ثمينة.
- (٣) مكافحة التسلحات الاصطناعية الدولية غير القانونية أو تلك المصادرة من قبل موافقي كسل من
- الطرفين، وكذلك تسلحات التهريب، والتهرب من المراقبة، وحصل الأوراق والوثائق للتجارة
- من الأصول غير المشروعة.

(١) نظام السهام

- الترسيل والأساليب المستخدمة لضمان والمحافظة على النظام العام لحماية النشأة عن
- مواقع المسجلة العامة والوطنية، وإتلاف الأمن البضائع والأموال المتبذرة، وكذلك
- لضمان سلامة المشاركين في الإضرابات العامة.
- منع أعمال العنف.
- منع والتفتيش والتفتيش في بركات السفارات وتهريب السفارات المسروقة وكذلك
- ممتلكات آخرين غير على الطرق.
- (٤) نظام تسجيل الوثائق الشخصية، ووثائق وبيانات خاصة الإضماضية، مسجع الإضرابات
- المتورطة من قبل الطرفين في تحقيق الاتفاقات أو ضمانات التفتيش أو متحدة الأطراف.
- (٥) أجهزة غير القانونية، الدفاع من حدود الدولة:

- مكافحة الهجرة غير القانونية وشركات تهريب بني البشر.
- تهريب على التفتيش وتشديدات السفر الضرورة أو غير الحقيقية.
- إنشاء، وشطب، وإدارة الدفاع عن حدود دولة وشبكات المراقبة في القطاعين الحربي
- وإجباري.

- (٧) تطوير إجراءات مكافحة الحريق وإجراءات السلامة في المرافق التكنولوجية ذات المخاطر
- عالية، وفي المرافق العامة المستفزة، وكذلك تطوير الأنظمة الحد من ومكافحة نتائج الكسوفات
- الرئيسية الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان.
- (٨) المساعدة المتكافئة في تهريب وتهريب المختصين وتعليمهم وتزويجهم لدى كل من
- الطرفين في المجالات المذكورة في البند (٧-١).

المادة ٢-٢

تتعاون بين الطرفين سيتم تحطيم بالوسائل التالية:

- (أ) تبادل المعلومات والمعرفة في المجالات المذكورة في المادة الأولى.
- (ب) تطبيق الإجراءات والمعلومات المتفق عليها بتدبير بين الولايات المتحدة و/أو الوكالات
- في الدولتين.
- (ج) تبادل المختصين في مجالات الإضمار المشتركة.
- (د) تبادل الوثائق، والفتوحات ونتائج الأبحاث العلمية في مجالات الإضمار المشتركة.
- (هـ) التزويد المتبادل للمعلومات المالية، التي قد تساعد في منع، وتصرف على،
- والتحقق في نشاطات الجريمة المنظمة والجرائم الكبرى.

المادة ٣-٣

- (١) لغات تطبيق مواد الاتفاقية التالية، فإن الطرفين سيومان مكشفتا معية، وكافة المعلومات
- الرسمية، من أجل قبول التمسوس عليه في فترة (١) من السداد (١) ووزارة الداخلية
- الرسمية للمجالات الأخرى من أجل معية ووزارة الداخلية الأردنية.
- (٢) من توفير إرباط المعلومات، فإن السلطات المعنية سيومان كل منها ضابط إرباط يتسم بمعونه
- وإلغاه بشكل متبادل خلال ثلاثين يوما من تاريخ دخول الاتفاقية المالية حيز التنفيذ.
- (٣) من أجل تحقيق المعنى المتبادل المشار إليه في المادتين (١) و(٢)، أعلاه، وفي حدود قدراتها
- القانونية، فإن السلطات المعنية لطرفان أن تمنح بروتوكولات تتعاون مع الاتفاقات السلكام
- لتجديد القانوني التتبع الذي نقل من الطرفين.

المادة - ٤ -

يحكم كل طرف للأخر المساعدة في عمليات وتخطي المعاملات في المجالات المذكورة في المادة (١) وأن يزود السلطات المعنية لطرف الآخر بالمعلومات والتكثيفات المحددة، مع الالتزام بالمتاح للعمليات الدولية المنصوص عليها في هذا الميثاق.

المادة - ٥ -

لزيادة فعالية تعاونهما، فإن الطرفين:

- ١- يستظمان لخدمات لخيراء وزارتي الداخلية والركابيات الأخرى لتتعلق عليها بشكل مباشر، في مجالات خبرة كل منهم، كما وأنها ضروريا لحل مشكلات عاجلة وخاصة، مثل الإغراق، الاتجار بالهياكل المهددة والمواد القابلة، وفي الأسلحة والذخائر، وشبكات الهجرة غير القانونية، أو المتعلقة بالمشاكل الكبرى للجريمة المنظمة.
- ٢- يتعاون كل منهما للأخر بالمساعدة، على أساس التشاور المستمر على مستوى المنظمات، والهيئات، والمجالس الدولية في هذا المجال.

المادة - ٦ -

- ١- لأي من الطرفين أن يرفض تنفيذ أي طلب تعاون أو توفير معلومات إذا ارتأى، مثل هذا التنفيذ قد يضر سيادته الوطنية أو أمنه الوطني، أو إذا كان متعارضاً مع قوانينه المحلية أو أي التزامات أخرى فرضتها اتفاقيات دولية.
- ٢- في حال عدم الموافقة، فإنه سيتم الإبلاغ بالرفض للطرف الآخر خلال أقصر مدة ممكنة.

المادة - ٧ -

- ١- مواد الاتفاقية الحالية أن تكون أي طرف حقوقه أو واجباته المشككة أو الشرعية عليه في الاتفاقيات أو الاتفاقيات الأخرى الحالية أو المتعمدة الأخرى.
- ٢- أي خلاف يتناقض بالتفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية سيتم تسوية بطرق التشاور بين الطرفين.

المادة (٨)

تلتزم الموقعة على التطبيق العملي لمراد الاتفاقية الحالية وكذلك تلك المتكلمة بتبادل الفرود سيتم تعاملاً على أساس متبادل وسيتم تنظيمها من خلال السورفركلات التي سيتم تنظيمها وفقاً لأحكام المادة (٣) من الاتفاقية الحالية.

المادة (٩)

الاتفاقية الحالية منظمة لمدة (٤) سنوات وسيتم تجديداً تلقائياً لمدة (٤) سنوات أخرى، إلا إذا أبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة بنية التخلي عنها خلال مدة (٦) أشهر قبل انتهاء مدة الصلة لتتساقط الطرفين أن يتناهى عن الاتفاقية الحالية بإبلاغ الطرف الآخر كتابة، التخلي عن الاتفاقية سيورث آثاره بعد (٣) شهور من تاريخ الإبلاغ.

الاتفاقية الحالية ستدخل حيز التنفيذ بتاريخ لمر إبلاغ كل من الطرفين متبوعاً الآخر فيما يتعلق بالتكامل إجراءات الموافقة المتتالية في توافق كل منهما معاملة من أجل دخولها حيز التنفيذ.

وبناء على الاتفاق المتبادل، فإن لكل من الطرفين أن يمدد الاتفاقية الحالية، والتعديلات مستقلة حيز التنفيذ بالطرق الإجرائية نفسها، كما تنطبق في المادة (٧) أحكام لفترة (٣) للاتفاقية الحالية.

واعت في ١٧/١٢ من سنة ١٩٩٩ بسلطن بالقوات (الدبلوماسية والعربية والإقليمية)، وكانت السلطن القوة القانونية لها، وفي حالة الخلاف فإن النص الإنجليزي هو الذي سيم.

من
مملكة البحرين
وزير الداخلية

من
مملكة البحرين
وزير الداخلية

- (١) يبالغ الطرفان في البينات والقرائن حول أسباب ارتكاب الجريمة الدولية والاشكال الجيدة لها.
- (٢) يبالغ الطرفان نتيجة لاجتماعهما في علم الجريمة وعلم الاجرام واي اجرام جانيه لا يفسر ذات مكانه ويبلغ كل طرف منها الطرف الآخر بخبراتها في مجال التحقيقات وتطبيقات حقوق ضحاياهم، والادوات المستخدمة بغرض تصديدها.
- (٣) وبناءا على طلبه، يمنع كل طرف منهما في تناول الطرف الآخر معلومات وعجلات من الادلاء تثبتية عن ارتكاب الاعمال الاجرامية، او المستخدمة في ارتكاب جرائم.
- (٤) ولغرض رفع مستوى مكافحة الجريمة المنهقة، يبالغ الطرفان خبراء للترتيب التثالي، او المشاور، وإقامة للتدريب، للحصول على خبرة ذات مستوى انساني، والفراسة مشتركة للامارات المحلية في قضايا الجريمة، وكذلك الادوات والوسائل المستخدمة في مكافحة الجريمة.
- (٥) رعد الضرورة، يحد الطرفان لاجاعات لتتطور بشأن التصديق ورفع مستوى الاجراءات المثبتة.

المادة ٥ -

وبالاشتراك في تلكه، فإن التعاون بين الطرفين ينظم بالملي :

- (١) تبادل المعلومات عن المصومن القانونية المنطقة بالاصل الاجرامية الموصولة في هذه الاتفاقية.
- (٢) تبادل المعلومات عن النقل الناتج من الاصل الاجرامية.
- (٣) تبادل القوائم والتتبعات القانونية المنطقة بالأجانب، والهجرة.
- (٤) تبادل المعلومات الضرورية للطرف الآخر لمكافحة تهريب الاشخاص، أو لتجارة غير القانونية لقوى العمل.

المادة ٦ -

- (١) تتفق بانه هذه الاتفاقية هيكلان السلطات المختصة لدى الطرفين أن تعلم الطرف الآخر غير القوات القابضة.
- (٢) كذلك هيكلان السلطات المختصة أن يتم ومن خلال سلطاتها ونقل التخصصات بالتعاون مع بعضها البعض بصورة مباشرة وصلياً، ويمكنها تحيد الحالات المصحدة ضمن مجال اختصاصها وإشكال الاتصال بينهما في نطاق هذه الاتفاقية.
- (٣) علم بانص عليه في اتفاقية لغرض يجب ان السلطات المختصة أن تستخدم قلة المعلومات في صلاحتها وبمقتضى معلومات.

المادة ٧ -

- لغرض في الاتجار للتهريب الرقعية المتفاد لابد كل طرف من الطرفين، ولصلاية البينات الشخصية التي يتم التزويد بها في أثناء التعاون، تعتبر شروط اتفاقية التعاون :
- (١) بإمكان الطرفين وبناءا على طلب خطي إرسال البينات الشخصية إلى الطرف الآخر ، كما ويجب تحديد نوع البينات المطلوبة والغاية التي سيتم استخدامها فيها.
 - (٢) يستخدم الطرف المسئول البينات فقط للأغراض وحبس الشروط المحددة من قبل الطرف المرسل لها.
 - (٣) حسب طلب الطرف المرسل، فإن الطرف المسئول يقدم معلومات عن استخدام البينات المستلمة والنتائج المتوقعة عنها.
 - (٤) يمكن تقديم البينات الشخصية فقط لسلطات إيفاء القانون والسلطات الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة المرتبطة بالمخدرات. ويمكن تمديد البينات إلى سلطات لغرض فقط بمرافقة سبقة من السلطات المرسل لها.
 - (٥) يتأكد الطرف المرسل من صحة البينات التي سيتم إرسالها ويؤكد مسم إذا كان الإرسال ضرورياً ويتوافق مع الغرض منه، وبالإضافة إلى ذلك مرافقة قوائم الموصولة على تسليم البينات المحددة حسب القانون الوطنية لدى الطرف الآخر. وإذا ثبت عدم صحة البينات المرسله أو لم ترسل معلومات مفوض عليها قوائم، فيجب فوراً إبلاغ الطرف المشتكى بشي رسوم بدوره بعمل التحليل اللازم أو إتلاف تلك البينات المفيدة.
 - (٦) وحسب طلب الشخص الموقوف، فإن على الطرفين إعطاءه معلومات عن سببه وعن التحقيق الذي وضعت لتتبعات هذا السبب. وهذا الالتزام بإعطاء هذه المعلومات لا ينطبق في حالة ما إذا كانت التتبعات القانونية البينات المحلي لا يجوز، وعند تقديم معلومات عن بعضات شخصية، فإن التتبعات القانونية البينات لدى الطرف المرسل هي التي تسود.
 - (٨) عند إرسال البينات، فإن الطرف المرسل يقوم بتحديد التاريخ لإعطاء هذه البينات بعد يتلقى مع التتبعات الوطنية لهذه ومع ذلك فإن البينات الشخصية المرسله يجب أن تلتصق عند عدم ضرورتها، وعلى كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر فوراً بإعطاء البينات الشخصية المسماة. ويجب هذا الإبقاء، وعلى البينات الشخصية عند انتهاء هذه الاتفاقية.
 - (٩) يحتفظ كل من الطرفين بسجل لتسليم والقرود، وإعطاء البينات الشخصية.
 - (١٠) يقوم الطرفان بالصلاية اتفاقية البينات الشخصية المسماة هذه في تلك، أو تغيير، أو لتسري هو مشروع.

المادة ٨ -

- (١) يحافظ الطرفان على سرية المعلومات الممنعة على أنها سرية من قبل أحد الطرفين بما يتصل به التزامات الطرفين إذ الطرف المزداد لها بالتقديرات التي تتغير فيه سرية على أساس التزامات طرفية إزاء الطرف المزداد لها.
- (٢) يستلزم الجانب الهندي تصنيف البيانات السرية وحسب أنواع سرانها (إنكسوس) أو (إزيمورون إنكسوس) ويستلزم الجانب الأردني تصنيف البيانات السرية حسب نوع سرانها بكتلة (سري) أو (سري للغاية).
- (٣) حسب تصنيف سرية البيانات والمعلومات المستقلة بموجب هذه الاتفاقية فإن على الطرفين أن يلما بين الاختلاف حاداً لمن البيانات وسرية وسلامة البيانات والمعلومات وفقاً لتواقيسهما الضرورية.
- (٤) يمكن كل طرف أن يوافق والبيانات والمعلومات المستقلة المرسلة إلى بلد ثالث عليها إزاء الاتفاقية بموجب هذه المادة الطرفان لتفريق الطرف المرسل هناك.

المادة ٩ -

- (١) من أجل رفع مستوى هذا التعاون وإجراء الدراسة المتبعة له لتسليح هذه الاتفاقية، يقدم الطرفان برنامجاً مشتركاً مشتركاً ويبلغ كل طرف منهما الطرف الآخر عن الأعضاء المصنوعين إزاء الهيئة المشتركة من خلال القوات الدبلوماسية.
- (٢) تحت الهيئة المشتركة لاجتماعات مرة واحدة على الأقل في السنة، ويمكن لكل طرف أن يطلب في حالة الضرورة لاجتماعات إضافية، وتحدد الهيئة لاجتماعاتها بالتقريب في جمهورية مختارة وفي المملكة الأردنية الهاشمية.
- (٣) يتصل قائد التصنيف لاجتماعات اللجنة المشتركة للتحريات.

المادة ١٠ -

كل طرف يمكن أن يرفض تأجيل أو جزاء، أو أن يمتنع شروطاً على الاستجابة لطلب تقديم المساعدة أو التعاون في حالة كون هذا الطلب يعقل بمبادئه الوطنية، أو يستبعد أمنه، أو معارضة الأسس، أو يخالف كرامة وطني وقيمته.

المادة ١١ -

يقوم الطرفان بتوفير تدريبي فاعلة لهما لتأمين شخص من كل منهما لإزالة الاتصال مع السلطات طرفية لتفريق الآخر.

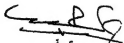
المادة ١٢ -

يؤكد هذه الاتفاقية لا تؤثر في تطبيق مواد أي اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف مبرمة من قبل جمهورية مختارة أو المملكة الأردنية الهاشمية.

المادة ١٣ -

- (١) تخضع هذه الاتفاقية للموافقة، وتكون نافذة المفعول في اليوم التالي الذي يلي تاريخ تسلم الشكايات الرسمية.
- (٢) وتبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لفترة غير محددة، وبكل طرف أن يفي هذه الاتفاقية من خلال القوات الدبلوماسية، وتنتهي المفعول هذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من تاريخ تسلم مشكل هذا الإحالة من الطرف الآخر.
- (٣) يجب الاعتراض بكل بلد في يحد هذه الاتفاقية من كل طرف.

حررت في بوايات في يوم ٢٠ من شهر أيلول من سنة ١٩٩٩ بتسليم أسلحة، بالقلم العربية والكتابة الهندية والكتابة الإنجليزية، وكانت التسليمات الفقرة المرفوعة لتسليمها، وأمس حكمة تسليح في الاختلاف فيما يرجع لس الاتفاقية بكتابة الإنجليزية.


من حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية


من حكومة
الجمهورية الهندية

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٩٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

لجميع الديوان الخاص بتفسير القوانين وإداسة رئيس محكمة التمييز الاستقلال طاهر حكمت وضوية كل من محلي رئيس ديوان التشريع وإراي في رئاسة الوزراء الاستقلال علي الهندي والقاضي في محكمة التمييز الاستقلال عبد اللطيف التلي والقاضي في محكمة التمييز الاستقلال بهنام نوران ورئيس لجنتي التقاعد العسكري والمدني الاستقلال عمر المصري ، وذلك للتقرر في طلب التفسير الوارد من دولة رئيس الوزراء في كتابه رقم ت.م.ج-٣٠٨٦ بتاريخ ٢٠٨٦/٤/١٨، ١٩٩٩، والمتضمن طلب تفسير للقرة (ج) من المادة (١٥١) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ والقرة (أ) من المادة (١٧) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩، وذلك لبيان الحكم القانوني بشأن استحقاق الموظف الذي قبلت استقالته بعد تاريخ ١٩٩٨/١/١، وكانت مدة خدمته كل من خمس سنوات المكافأ موضوع البحث من عدمها.

وبعد الاطلاع على التصوص القانوني والمداولة يتبين ما يلي:-

١- أن الققرة (ج) من المادة (١٥١) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ تنص

على ما يلي:-

(بمع مراعاة أحكام هذا النظام يستحق الموظف المستقيل وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة راتب شهر أساسياً عن كل سنة من السنوات العشر الأولى للخدمة وراتب شهر ونصف أساسياً عن كل سنة خدمة تزيد على السنوات العشر الأولى).

٢- ونصت الققرة (أ) من المادة (١٧) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ على ما يلي:-

(بمع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محلاً على التقاعد حكماً، الموظف الذي انتهت خدمته بغير الاستقالة أي ذلك القرينة إذا كان ممكناً عشرين سنة والموظفة إذا كانت ممكناً خمسة عشر سنة خدمة مقبولة للتقاعد، وإذا لم يكن أي منهما قد اكتمل هذه المدة ونكثت خدمته خمس سنين أو أكثر أصح مكافأ).

ولما كان قانون التقاعد ليس هو المصدر الوحيد المنشئ الحقوق المالية المتعلقة بخدمة الموظفين، بل إن هناك حقراً مالية منحت للموظفين بموجب قوانين أخرى وبموجب نظام الخدمة المدنية الذي يعتبر في مرتبة قانون يعتبر بمنزلة أساساً بموجب الدستور، وحيث أن نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ في المادة (١٥١) لقرة (ج) أنه قد أوجب استحقاق راتب شهر أساسياً للموظف المستقيل وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب)، عن كل سنة من السنوات العشر الأولى للخدمة وراتب شهر ونصف أساسياً عن كل سنة خدمة تزيد على السنوات العشر الأولى.

ينادى على ذلك وبما أن الققرة (أ) من المادة (١٧) من قانون التقاعد لا تنطبق بحكم صراحة النص على حالة الموظف الذي انتهت خدمته بالاستقالة، وبصرف النظر عن مدة خدمته، فإن شمولية حقوقه المالية لا تتم بالاستناد لذلك القانون كما أنها لا تسفل نتيجة لذلك في إخصاص لجهة التقاعد المدني بل تسوي هذه الحقوق استناداً للنص الخاص بها وهو الققرة (ج) من المادة (١٥١) من نظام الخدمة المدنية.

وهذا ما تقرر بعد تصدق التصوص المطلوب لتفسيره.

قرأ صدر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠.

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع وإراي	القاضي محكمة التمييز
القاضي طاهر حكمت	في رئاسة الوزراء	القاضي عبد اللطيف التلي
	علي الهندي	
عضو	عضو	
القاضي محكمة التمييز	رئيس لجنتي التقاعد العسكري والمدني	
القاضي بهنام نوران	وزراء المالية	
	عمر المصري	